

الميلاد ان الزوج فعلمها العود الى الاول ولما رمته والعمره تسفل  
بديها دون متاعها وكذا ما لو سارت باذنه خاتمة ولو لمسا  
كح وكارة ولا كرهه وزياده فوجبت العده في الطريق فلا يجب  
العود لكنه اولى وفي معتد زوج نسيها ممتنع او عادت واذا مضت  
فاذا كان خاتمة اقامت الا انقضت بها وان زاد اقامت على مدة  
المساويين من غير زياده على ذلك الا ان ياذن لها بمدة مقيمة  
فلمسا استيفاءها ولو عرج خاتمة وزياده فانه قد رتوسا  
مدة مقيمة او تفرقت عليها وان اطلقت اقامت مدة المسافر  
وهي ثلاثة ايام غير يولي العود والخروج ونوسا ونوع الزوج  
خاتمة فطلعت او مات لم يمتح العدة اكثر من مدة المسافر  
او خاتمة كما لو اذن لها ورجعت ولو اضرت على الاذن لها ولم  
يسع من خاتمة او تزوجها او اقامت او رجوع على ما يسع العدة ونسب  
لزوج العود في سائر الصور بان الطريق ووجد ان الرفقة اذ  
وتوتارها فاعتد الاثقال باذنه والبرال اذنه هو او وارثه  
فالعود لزوجها بمسئله ان الامس لعمد الاذن واعتد ان اذنه في العدة  
واعتد ان اذنه لغيرها وان كان الزناح عدم هو المصدق ايضا  
لان الامس لعمد الاذن للعلة او مع الوارث في المصدق لانها  
المرحوم بجري صيد وشغل البيت بيت البدوي من كوشه فعملها  
ملازمها في الفضا العده في ممتناه السنية لوجه الملام اذا سلمت  
ايها ووجب اعتد ادها فيها ان العدة عنه يمكن مع مرقنة فيها  
والا فان صحت ما حكم عليه سبب السنية وجب خروج الزوج منها  
واعتد ادها فيها والاحتج الاقرب البلاد الى الشط واعتد  
فيه وان تعد خروج كل منهما لثمة ونحوه عند الاكبات  
البن قاسم تسمى جاز لها الخرج معتد كذا وحط الولف  
ومساوي وجب عليها الخرج كذا من الروض مرحومي تقدم

الاحرام

الاحرام اي مع ان خرجها يحصل الفضا العدة بصحة الروض قوله  
فان قدر ان كعبارة ابن قاسم مع ان ادعت الانتفاق على ولدها لم  
تزوج الا بعد توثيقها الفضا والشهدان او ان الحاكم اذ لمسا  
في الانتفاق لزوج عليه وفيما سبب الظاهرهم احكاما لشهادتها مع  
العدرة على استيذان الحاكم وكذا الشيخ الاجور يفتي في ان  
قدرت والشهدان او الحاكم انما ان قدرت على استيذان  
الحاكم فلا بد منه وان لم يقدرها الحاكم استيذان ان قدرت على الا  
شهادت فان لم يقدرها عليها فليفتد بعصدا رجوع كظايرة فتولد  
ان قدرت والشهدان ان قدرت على واحد منهما لم يفتد في اعلمها  
فهي التي تليق **فصل في الاستبراء** ووقع  
الامة قبل استبراء كبيرة كذا ذكره ابن حجر في الزواجر قال  
وذلك غير بعيد ترى ان الاستبراء في كل من الرضى بالزوجة  
وذيها سمعوا الرضى منها او من سيدها وسموا بالضرورة  
فقد تطلب فيها الاستبراء كما لو مان ابن زوجته من غيره فترضى  
بلاوطى لزوجته لاحتمال ان يكون حاملا ولو ادخلت موتها  
فترت من اهل المديس لعمدة منقطع بترضى ولا يكون  
للتفح كالعدة لانه لا يتصور معنا بسجدة وان ملك  
اليمين اي كاشرا واليمين والارث او الوصية او رد يمين او اقالة  
او كالفاء وسبب او زوالها في ويدا اذا عقت موفوته ويجب  
عليها الاستبراء وسبب لملك الامة الموطوءة استبراءها فلي  
تتم ما يكون على بصيرة او مرحومي او جد ونحوه اي حل التمتع  
اي اوزوم الحمل والزوج وغير ذلك كان وطع امه غيره طال انما  
امة فانه يلزمها وواحد لانها في نفسها مملوكة والشهد بشمة  
ملك اليمين رضوا ولو وطع امه غيره طال انما وجه اخره فيجب  
لانه اقرب الزيادة وموضع هذا السبب وهو كذلك